

عُمان تعد إطار عمل بيئياً مجتمعياً لتوسيع قاعدة التمويل

الثلاثاء 7 سبتمبر 2021 04:33 ص

قال مصدران مُطَّلِعان، إن حكومة سلطنة عُمان، تعمل على إطار عمل "بيئي واجتماعي وللحكومة"، يُمكن أن يسمح للدولة الخليجية المُثقلة بالدين، بتوسيع قاعدة التمويل.

وتأتي الخطوة فيما تعمل عُمان مع صندوق النقد الدولي، لوضع إستراتيجية دين بعدما تضررت خزانة الدولة من أسعار النفط المنخفضة وجائحة (كوفيد-19) في العام الماضي.

وقال أحد المصدرين، إن وضع إطار العمل لا يزال في مراحلها المبكرة.

وأضاف مصدر ثانٍ، أنه لا يرتبط بخطة محددة لإطلاق صفقة دين، ولكنه سيكون مفيداً لجذب مستثمرين يركزون على مثل هذا الإطار في صفقات لجمع "تمويل مُستقبلي".

ولم تُرد وزارة المالية على الفور، على طلب التعقيب.

ومنذ انهيار أسعار النفط في 2014، زادت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة من 15% في 2015 إلى حوالي 80% العام الماضي، في حين تسير ببطء خطط عُمان لتنويع الإيرادات بعيداً عن النفط وخفض الإنفاق على القطاع العام المتضخم.

ولكن السلطنة شرعت في سلسلة من الإجراءات العام الماضي لإصلاح أوضاعها المالية، من بينها استحداث ضريبة القيمة المضافة.

وساهم ذلك في طرّقها أسواق الدين العالمية وجمع مليارات الدولارات، سواءاً من قروض أو سندات هذا العام رغم تنامي عجز الميزانية.

ويأتي وضع إطار العمل المُستدام وسط وعي متزايد بين مستثمرين دوليين بمخاطر بيئية واجتماعية، وتتعلق بالحكومة وجهود منطقة الخليج المنتجة للنفط لجذب رأس مال لاستثمارات منخفضة الكربون ومستدامة بيئياً.

وقالت عُمان في خطة التنمية الاقتصادية التي أطلقتها هذا العام "رؤية عُمان 2040"، إنها تهدف لاحتلال مركز بين أول 20 دولة على مؤشر الأداء البيئي العالمي بحلول عام 2040.

وتحتل عُمان حالياً المركز 110 بين 180 دولة.